



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 10-14 يونيو/حزيران 2019

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2019/6-C/1*
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 10 مايو/أيار 2019
اللغة الأصلية: الإنكليزية
* أُعيد إصدارها لأسباب فنية
في 23 مايو/أيار 2019

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.A/2019/6-C/1).

إلى المجلس التنفيذي

يسرّ لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) أن تتقدم بتقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها⁽¹⁾ المعتمدة في الدورة العادية الثانية لعام 2011، والمحدثّة في دورتي المجلس في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني لعام 2017، والمنقحة في الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2018.

ويقدم هذا التقرير موجزاً لأبرز أنشطة اللجنة وآرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2018 إلى 31 مارس/أذار 2019. ويصادف التاريخ الأخير إنجاز الحسابات المالية السنوية، وهي محور رئيسي من محاور تركيز اللجنة. ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن أنشطة اللجنة من محاضر اجتماعاتها، وبنود العمل الملحقّة بمحاضر الاجتماعات، وملخصات المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج.

واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير أو أي جانب آخر من جوانب عملها مع المجلس.

Suresh P. Kana

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

مايو/أيار 2019

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.
(1) اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج (WFP/EB.2/2018/10/1).

موجز تنفيذي

نفذت لجنة مراجعة الحسابات (اللجنة) خطة عملها وفقا لاختصاصاتها بالتعاون الكامل من جانب المدير التنفيذي والإدارة. ولم تلاحظ اللجنة أي نقاط ضعف جوهرية في الضوابط الداخلية يمكن أن تؤثر في البيئة العامة للضوابط والتنفيذ الفعال للضوابط داخل البرنامج، أو بيانات خاطئة هامة في الكشوف المالية السنوية الصادرة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. واعتمدت اللجنة على تأكيدات وعروض قَدِّمتها الإدارة، ومكتب المفتش العام، والمراجع الخارجي للحسابات.

تشيد لجنة مراجعة الحسابات بنجاح الإدارة في تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات وصلت إلى 7.4 مليار دولار أمريكي. وينبغي أن ينصب تركيز الإدارة على ضمان استدامة هذا المستوى من التمويل (أو مستوى تمويل أعلى منه)، وعلى تعزيز القدرة الداخلية من حيث تدبير الموارد، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، وتنمية هذه القدرة بما يتناسب مع الزيادة في التمويل لتحقيق ولايتها بطريقة فعالة وكفؤة واقتصادية.

وتم تسجيل فائض قياسي قدره 729 مليون دولار أمريكي يُعزى بصورة رئيسية إلى الأموال غير المنفقة في اليمن، ومشروعات سوريا + 5. وينبغي شرح ذلك للجهات المانحة بصورة وافية لكي تشعر بالارتياح إلى أن لدى البرنامج القدرة على الإنجاز في حدود الأموال المقبولة.

ووافق المراجع الخارجي على إصدار رأي غير مشفوع بتحفظ بشأن الحسابات السنوية المراجعة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وبشكل عام، يتواصل تحسين عمليات إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية. وعلى الرغم من بعض البنود التي حان موعدها منذ فترة طويلة، والتي لا تزال بحاجة إلى المعالجة، فإن الإدارة تُبدي استعدادها لإجراء تحسينات مستمرة، وتعديل الروابط مع تطور عمليات البرنامج. وتتولى لجنة مراجعة الحسابات رصد ذلك بصورة منتظمة.

فقد تقدم تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة بشكل جيد. ومع نفقات إجمالية بلغت نحو 6.7 مليار دولار أمريكي، فإنه يتعين استعراض تفويض السلطة لضمان إجراء عمليات البرنامج بكفاءة وفعالية.

وهذا هو العام الثامن الذي يقم فيه البرنامج بيانا شاملا عن الضوابط الداخلية. ويتم تقديم هذا التأكيد على أساس الضوابط التي تمارسها الإدارة، والعمل الذي أنجز بشأن إدارة المخاطر المؤسسية، ومن جانب مكتب المفتش العام، وقائمة المراجعة الذاتية التي يوفرها 137 مديرا في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، وكذلك في المقر. وتقرح لجنة مراجعة الحسابات تقييما أعمق لقوائم المراجعة الذاتية من خلال تأكيد الضمانات المقدمة فيها، مع أدلة أخرى متاحة في المكتب الرئيسي في روما.

وقد حدّد المدير التنفيذي، أسلوبا جديدا من القمة فيما يتعلق بسياسة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. وقد بدأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الشعب والتي تشرف على تنفيذ هذه السياسة بداية بطيئة، ولكنها اكتسبت زخما مع أنشطة التدريب، والتوعية، والإبلاغ، وتوجيه الرسائل عن حجم القضايا التي زادت بدرجة كبيرة.

ويجري تنفيذ سياسة مكافحة التندليس والفساد. ويتعين إجراء المزيد من التوعية والتدريب على تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق النتائج المثلى للبرنامج لبلوغ هدفه الخاص بعدم التسامح إطلاقا مع التندليس والفساد.

ويحقق مكتب المفتش العام تقدما جيدا في خطة المراجعة الخاصة به. وفي حين زاد التمويل المقدم لمكتب المفتش العام خلال السنوات القليلة الماضية لزيادة قدرته، وتوسيع نطاق قاعدة المهارات التي يعتمد عليها، فمن المتوقع أنه سيتعين زيادة تمويله في ضوء عبء العمل المتزايد والمتوقع أن ينشأ عن تنفيذ سياسة مكافحة التندليس والفساد وسياسة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز.

وتبلغ لجنة مراجعة الحسابات بأنه سيتم تبديل ثلاثة من أعضاء اللجنة الخمسة (بمن فيهم الرئيس) في نوفمبر/تشرين الثاني 2021. ويعتبر هذا تبديلا مهما، وتقرح اللجنة أن يعالج المجلس هذا الأمر لكي يكون هناك تخطيط مناسب للاستمرارية والتعاقب، ولضمان وجود لجنة فعالة بعد نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

تقديم لجنة مراجعة الحسابات ووظائفها

الاختصاصات

1- في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في 2017، جرى تنقيح اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التي كان المجلس قد اعتمدها في دورته العادية الثانية عام 2011، لكي تشمل تحديدا أنشطة تقوية الرقابة مثل تقديم المشورة بشأن أداء المفتش العام ومدير مكتب الرقابة، وعن الخطة السنوية لأنشطة الرقابة الخاصة بمكتب الرقابة. كما جرى توسيع الاختصاصات مرة أخرى في الدورة العادية الثانية عام 2017 لتتضمن الإشراف على الأخلاقيات داخل البرنامج كجزء من ولايتها الأساسية، ولتغيير تشكيل فريق الاختيار. وبناء على توصيات لجنة التفتيش المشتركة بتعزيز الاختصاصات من خلال إضافة إشارات واضحة إلى التدريب التمهيدي للأعضاء الجدد، وإلى التقييم الذاتي، تم تنقيح الاختصاصات مرة أخرى في الدورة العادية الثانية لعام 2018. ويقدم النظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات توجيهات إضافية، وهي مدرجة في الملحق الأول من هذه الوثيقة. ولا تُقترح أية تغييرات على النظام الداخلي للجنة.

2- وتشمل مسؤوليات اللجنة إسداء المشورة للمجلس والمدير التنفيذي في المسائل التالية:

➤ المراجعة الداخلية للحسابات؛

➤ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛

➤ الكشوف المالية؛

➤ المحاسبة؛

➤ المراجعة الخارجية للحسابات؛

➤ القيم والأخلاقيات؛

➤ الادعاءات بأنشطة غير سليمة.

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

3- ترد قائمة بأعضاء اللجنة الحاليين في الملحق الثاني. ويراعي هذا التكوين التوازن بين الجنسين وبين الأقاليم، وفق ما حدده المجلس.

4- وفي سبتمبر/أيلول 2018، قدم عضو اللجنة السيد Pedro Guazo (المكسيك) استقالته بسبب التزامات العمل الشاقة في مقر الأمم المتحدة حيث يعمل على أساس الدوام الكامل. وفي مارس/آذار 2019، انضم إلى لجنة مراجعة الحسابات السيد Robert Samels (كندا)، والذي تم اختياره وتعيينه من خلال عملية قام بها فريق تولى المجلس تشكيله بالكامل.

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات

5- يغطي هذا التقرير الفترة من 1 أبريل/نيسان 2018 إلى 31 مارس/آذار 2019. ويقدم لمحة عامة عن عمل اللجنة، ويسلط الضوء على القضايا التي تتطلب اهتمام المجلس والمدير التنفيذي.

6- وقد اجتمعت لجنة مراجعة الحسابات ثلاث مرات خلال هذه الفترة - في يوليو/تموز 2018، وديسمبر/كانون الأول 2018، ومارس/آذار 2019. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، عقد أعضاء اللجنة أو رئيسها اجتماعات هاتفية مع المفتش العام أو إدارة البرنامج أو مراجع الحسابات الخارجي أو أمينة المجلس التنفيذي بشأن مسائل تتطلب اهتمام اللجنة. واجتمع المدير التنفيذي مع لجنة مراجعة الحسابات في يوليو/تموز 2018 وفي مارس/آذار 2019، بينما واصلت اللجنة أسلوب عقد دورات تنفيذية مع نائب المدير التنفيذي والمفتش العام في كل اجتماع من اجتماعاتها خلال هذه الفترة. واجتمعت لجنة مراجعة الحسابات أيضا بمدير المراجعة الداخلية ومدير التحقيقات.

- 7- وفي اليوم الأول والأخير من كل اجتماع، تعقد لجنة مراجعة الحسابات جلسات تنفيذية للأعضاء فقط، وعادة ما يكون ذلك مع المدير التنفيذي أو نائب المدير التنفيذي. وتركز هذه الجلسات على قضايا استراتيجية، وتزود اللجنة بأراء ثاقبة عن أولويات البرنامج واحتياجاته. وتستخدم الجلسات أيضا لطرح أفكار اللجنة وشواغلها مع المدير التنفيذي/نائب المدير التنفيذي، والإبلاغ عن الأمور التي تتطلب اهتماما عاجلا من جانب المدير التنفيذي.
- 8- وما زالت اجتماعات اللجنة مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي حلقة وصل رئيسية مع المجلس: فهينة المكتب تقم الآراء والأولويات الموحدة للدول الأعضاء في البرنامج وتوفر للجنة مراجعة الحسابات الوسائل الأساسية التي تمكنها من إبداء المشورة إلى المجلس بشأن وضع الحوكمة والمخاطر وجهود الرقابة في البرنامج.
- 9- وعقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التابعة للأمم المتحدة الاجتماع الثالث للجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في 11 و12 ديسمبر/كانون الأول 2018 في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. وحضر رئيس لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج هذا الاجتماع، حيث استمر الثناء على البرنامج لنموذج الحوكمة السائد فيه ولنضجه والممارسات التي يتبعها في هذا المجال.
- 10- وتعدّ الزيارات الميدانية حاسمة لكي يفهم أعضاء اللجنة عمليات البرنامج. وتخطّط هذه الزيارات بالتشاور مع نائب المدير التنفيذي، وهيئة مكتب المجلس التنفيذي، وأمانة المجلس، والمديرين القطريين. وتغطي ميزانية لجنة مراجعة الحسابات تكاليف هذه الزيارات التي يجري تخفيضها بتنظيم الرحلات إلى المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها عضو اللجنة المشارك في الزيارة الميدانية.
- 11- وتلتزم لجنة مراجعة الحسابات بمواصلة العمل على استخلاص نظرة إقليمية أو قطرية عن عمليات البرنامج مع تحميل البرنامج الحد الأدنى من التكلفة من خلال القيام بزيارات ميدانية أو عقد اجتماعات في المكاتب الإقليمية أو القطرية، مع إدراج الزيارات المتعلقة بالعمليات الميدانية في جدول الأعمال. وقام رئيس لجنة مراجعة الحسابات بزيارة ميدانية إلى زمبابوي في الفترة من 4 إلى 7 أكتوبر/تشرين الأول 2018. ويمكن الاطلاع على تقييم موجز عن زيارة الرئيس وملاحظاته في الملحق الرابع.
- 12- ولجان مراجعة الحسابات في القطاعين العام والخاص مكلفة بتقييم الجهود التي تبذلها منظماتها لإدارة المخاطر. ويشمل ذلك تقييم جهود الإدارة لتحقيق ما يلي: (1) القيام، بالتعاون مع مجلس الإدارة بتحديد المخاطر التي تتقبلها المنظمة؛ (2) تقييم وتخفيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة في إطار مدى تقبلها للمخاطر، والتخفيف من هذه المخاطر. وقد أحاطت لجنة مراجعة الحسابات علما بالجهود التي يبذلها المدير التنفيذي والإدارة العليا وهيئة مكتب المجلس التنفيذي في القيام بهذه الواجبات، مثلا من خلال تنقيح سياسة البرنامج عن إدارة المخاطر المؤسسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- 13- في عام 2018، أنفق البرنامج أكثر من 6.6 مليار دولار أمريكي، معظمها على توزيع الأغذية، والسلع، والتحويلات القائمة على النقد على نطاق عدد كبير من البلدان المتأثرة بالأزمات في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. وعند القيام بذلك، كان يتعامل مع عدد غير مسبوق من حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي – منها 5 حالات صنفت على المستوى 3، و7 حالات على المستوى 2.
- 14- وبالنسبة لمنظمة عالمية متعددة الأطراف بهذا الحجم والنطاق، وتوزع المساعدة الإنسانية فضلا عن المساعدة الإنمائية في بعض من أكثر أنحاء العالم صعوبة، فإنه من الأمور الحيوية أن يكون لدى البرنامج إدارة المخاطر المؤسسية يدعمه نظام صارم من الضوابط الداخلية. ولجنة مراجعة الحسابات مكلفة وفقا لاختصاصاتها بدراسة فعالية "نظم الرقابة الداخلية في البرنامج بما في ذلك إدارة المخاطر المؤسسية، وممارسات الحوكمة الداخلية".
- 15- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات أنه، على مر السنين، حسنت إدارة البرنامج بدرجة كبيرة نهجها إزاء إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية. وعلى نفس المستوى، سلمت اللجنة بأنه حتى النظم الأفضل تصميما لإدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية لا يمكنها القضاء على جميع المخاطر، أو منع الأحداث السلبية. ولذلك، فإن اللجنة توصي المجلس والإدارة بأن يواصل

تتيح بيانها عن تقبل المخاطر بحيث يصبح أكثر قبلياً للتطبيق وأكثر فائدة في الأنواع المختلفة من مجالات المخاطر؛ وأن يوضّح مستوى المخاطر التي يمكن للبرنامج، كمنظمة، قبولها، في ظل ظروف مختلفة توازن بين تلبية الاحتياجات الإنسانية وأهداف تشغيلية أخرى، مثل الحد من أوجه القصور، وتقليل الهدر، ومنع التدليس.

16- ويستند عمل البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية إلى الأنشطة التالية:

(أ) العمل الذي يضطلع به مكتب إدارة المخاطر، الذي يُحدّد المخاطر التي قد تؤثر على وحدات العمل الفردية والتي تشمل المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، والشُعَب في مقره في روما، والمخاطر الوثيقة الصلة بالبرنامج ككل، وخاصة في حالات الطوارئ. وفي إطار نهج جديد وأكثر شمولاً، صنف فريق إدارة المخاطر المؤسسية التابع للبرنامج مدى تقبله للمخاطر في 15 مجالاً رئيسياً⁽²⁾ وينبثق عن هذه المجالات الرئيسية الخمسة عشر 41 نوعاً من المخاطر الفرعية. ولاحظت اللجنة أنه رغم القيام بقدر كبير من العمل لوضع تقدير ملموس لهذه التصنيفات الجديدة، فإن هذا العمل لا يزال جارياً. ونتيجة لذلك، فإن لجنة مراجعة الحسابات ليست بعد في وضع يمكنها من التعليق بشكل نهائي على كفاءته.

(ب) بيانات ضمان فعالية الضوابط الداخلية. أشارت اللجنة إلى أن عام 2018 هو العام الثامن على التوالي الذي قُدمت بشأنه بيانات ضمان عن عمليات الرقابة الداخلية. ولجعل هذه العملية وثيقة الصلة بدرجة أكبر، تم تخفيض عدد البنود في بيان الضمان السنوي بمقدار الخمس؛ وتم تنقيح بيان الضمان الذي يشمل القائمة المراجعة للتقييم الذاتي ليعكس بيئة خارطة الطريق المتكاملة الجديدة. وأشارت اللجنة إلى أن جميع كبار المديرين البالغ عددهم 137 مديراً من المكاتب الميدانية، والمكاتب الإقليمية، والمقر في روما قاموا بالتصديق والتوقيع على هذه البيانات جنباً إلى جنب مع خطابات التمثيل، وتضمن الموقعون نائب المدير التنفيذي، ومساعد المدير التنفيذي، والمديرين الإقليميين، والمديرين القطريين، ومديري جميع مكاتب البرنامج، ومديري الشعب في المقر. وفي حين تشير النتائج المستمدة من بيانات الضمان إلى تعزيز الضوابط الداخلية، فإنه لا يزال هناك مجال للمزيد من التحسين. وأشارت اللجنة إلى أن بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين كانت: (1) إدارة المواهب وتخطيط قوة العمل، ولا سيما في المكاتب القطرية؛ (2) الرصد التشغيلي؛ (3) إدارة المستفيدين في بعض المناطق التي تعاني من حالات طوارئ من المستوى 2 والمستوى 3؛ (4) حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والضوابط والأمن السيبراني؛ (5) إدارة المخاطر المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية على المستوى الميداني.

(ج) المراجعات الداخلية التي قام بها مكتب المفتش العام لتقديم ضمان بشأن الحوكمة، والسياسات، والمخاطر، والموارد، والقضايا التشغيلية، وقضايا المساءلة عن طريق خدمات رقابة مستقلة وموضوعية.

17- وأحاطت لجنة مراجعة الحسابات علماً بأن من المتوقع أن يحتفظ كل مكتب من مكاتب البرنامج بسجل محدّث للمخاطر. وكما ذكر آنفاً، هناك 15 مخاطرة رئيسية محدّدة في سجل المخاطر المؤسسية، يقترن بكل منها: (1) فنة المخاطرة المناظرة لها؛ (2) احتمالها؛ (3) تأثيرها؛ (4) مستوى خطرها؛ (5) صاحب (أصحاب) المخاطرة. ومن بين هذه المخاطر الرئيسية الخمس عشرة المدرجة في سجل المخاطر المؤسسية، هناك مخاطر وثيقة الصلة بعمل البرنامج في سياق الخطة الاستراتيجية المُقبلة وخارطة الطريق المتكاملة وعملية التخطيط الاستراتيجي القطري واستعراض الإطار المالي الجديد وإطار النتائج المؤسسية المنفج. ووفقاً للجنة مراجعة الحسابات، لم تكن هذه المخاطر، بالنسبة لعام 2018، تختلف عن تلك التي ذُكرت بالنسبة لعام 2017. وكانت المخاطر الرئيسية بإيجاز على النحو التالي:

(أ) عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الإنسانية. ويتعلق هذا على خاص بالنمو الكبير في عدد وكثافة واستمرار حالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3. وعند كتابة هذا التقرير كانت هناك خمس حالات طوارئ طويلة المدى من المستوى 3 – في شمال شرق نيجيريا، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن، وسوريا + 5.

(2) هذه المجالات هي: (1) المخاطر البرمجية؛ (2) مخاطر العلاقات الخارجية؛ (3) المخاطر السياقية مثل النزاع، أو الكوارث الطبيعية، أو الأزمات الاقتصادية، (4) مخاطر نموذج الأعمال؛ (5) مخاطر صحة المستفيدين، وأمنهم وأمانهم؛ (6) مخاطر الشركاء والبايعين؛ (7) مخاطر الأصول والاستثمارات؛ (8) مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (9) مخاطر أساليب العمل؛ (10) مخاطر الحوكمة والرقابة؛ (11) مخاطر صحة الموظفين وأمنهم وأمانهم؛ (12) مخاطر خرق الالتزامات؛ (13) مخاطر التدليس والفساد؛ (14) مخاطر تقلب الأسعار؛ (15) مخاطر الأصول والاستثمارات.

إضافة إلى ذلك هناك سبع حالات طوارئ من المستوى 2: في ليبيا، والعراق، وبنغلاديش/ميانمار، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، ومالي، وأزمة حدود كولومبيا. وعلاوة على ذلك، هناك مخاطر نزاعات خطيرة في ليبيا، وبوركينا فاسو، والسودان. ويضاف إلى هذه القائمة خطر انخفاض متوسط هطول الأمطار، والجفاف في الصومال، وإثيوبيا، وجنوب أفريقيا. وكما ذكر في تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام 2017، فإن معظم هذه الأزمات من المستوى 2 والمستوى 3 تعد حالات طوارئ من صنع الإنسان، وهي لا تتطلب تدخلا إنسانيا فوريا فحسب وإنما أيضا تواجدا واستجابة أطول أجلا بصورة جوهرية. وترتبط المخاطر بتوافر الموظفين ذوي الخبرة والمدربين تدريباً مناسباً، وبصعوبة الحفاظ على عمليات النشر الاحتياطي للأشخاص بشكل متكرر وما يتصل بذلك من دعم لوجستي عبر مناطق جغرافية مختلفة على فترات طويلة إضافة إلى ضمان التمويل الكافي. وأشارت لجنة مراجعة الحسابات إلى أن هذا خطر كبير واستراتيجي يمكن أن يؤثر لا على عمليات البرنامج فحسب بل وعلى سمعته كمنظمة تستجيب لحالات الطوارئ الإنسانية بصورة سريعة وفعالة.

(ب) *الافتقار إلى تخطيط للقوى العاملة جيدة التنظيم، بما في ذلك بناء مهارات خاصة بمبادرات من قبيل التحويلات القائمة على النقد: تعتمد قدرة البرنامج في مجال تحقيق النتائج على مهارات موظفيه والتزامهم بولايته. وفي هذا السياق، أشارت لجنة مراجعة الحسابات إلى أن بعض المكاتب القطرية، خاصة في مناطق النزاع، تجد أن اجتذاب واستبقاء الموظفين المؤهلين بدرجة كافية يشكل تحدياً. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد المفرط على موظفين بعقود قصيرة الأجل في المكاتب القطرية وفي الميدان، أدى إلى ارتفاع معدل دورانهم، وإلى ثغرات في الاحتفاظ بالمعرفة. وفيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، وهي من العمليات الأسرع نمواً لدى البرنامج، شهد عام 2018 تحويلات إجمالية بلغت 1.76 مليار دولار أمريكي (وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22 في المائة عن التحويلات التي بلغت 1.45 مليار دولار في عام 2017)، لتغطية أكثر من 24.5 مليون مستفيد مسجل في 62 بلداً. وتوحي جميع المؤشرات بأن التحويلات القائمة على النقد سوف تستمر في التوسع في السنوات القادمة. وفي هذا السياق، فإن تصميم خطط مناسبة للتحويلات القائمة على النقد على المستوى القطري، واختيار الشركاء المتعاونين والمناسبين، وتنفيذ برامج التحويلات القائمة على النقد التي تنطوي عادة على مختلف الوسطاء ووكالات التنفيذ، مع ضمان وصول التحويلات بالفعل إلى المستفيدين المستهدفين – ودعم جميع هذه المعلومات عبر مجموعات مشتركة من البيانات ولوحات المتابعة، كل هذا يتطلب مهارات مختلفة بدرجة كبيرة عن تلك المطلوبة لتوزيع الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحويلات القائمة على النقد تنطوي على مخاطر أكبر من حيث المخالفات المالية والتدليس. وكما كان الحال في عام 2017، وفي معرض الإشارة إلى المخاطر المحتملة في التحويلات القائمة على النقد، اقترحت لجنة مراجعة الحسابات الحاجة إلى ما يلي: (1) تحديد عتبات لتقبل المخاطر لكل برنامج رئيسي من برامج التحويلات القائمة على النقد؛ (2) إجراء تحليل أفضل للبيانات بالنسبة لمجموعات بيانات واسعة للتحويلات القائمة على النقد من أجل الوصول إلى ضوابط دينامية للمخاطر المتعلقة بالبيانات؛ (3) توخي الحذر الشديد عند التعامل مع البيانات الرقمية الواسعة للمستفيدين في بيئة تشهد سرقة البيانات الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدمت اللجنة، على غرار تقريرها السنوي لعام 2017، بنصيحة لصالح الاستثمار في الأشخاص ذوي المهارات المطلوبة، وأكدت على دور الرقابة والضوابط المناسبة لبرامج التحويلات القائمة على النقد، دون أن يؤثر ذلك بطريقة سلبية على سرعتها وكفاءتها. ورأت اللجنة أيضاً أن هناك حاجة إلى تبسيط العديد من منصات التحويلات القائمة على النقد والمدارة بشكل غير متجانس، وإدارتها ضمن مجموعة مشتركة من المنصات لضمان قدر أكبر من الكفاءة، والضوابط، والتحليل في الوقت الحقيقي بالنسبة لمختلف البرامج.*

(ج) *بيئة التمويل الحافلة بالتحدي: لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أنه بينما حقق البرنامج تمويلاً قياسياً في عام 2018، فإن بيئة التمويل الإجمالية سوف تظل صعبة نسبياً نظراً لوجود عدد كبير من حالات الطوارئ المترامنة والممتدة من المستوى 2 والمستوى 3. ويتطلب التعامل مع هذه البيئة وجود العديد من المبادرات. ومن بين هذه المبادرات: (1) المزيد من الدعوة المتسقة من أجل الحصول على تمويل أطول أجلاً، وأكثر مرونة، ويمكن التنبؤ به – تدعمها قدرة على توضيح النتائج والأثر المترتب على التمويل الذي قدمه المانحون، على غرار المحاولة التي تتم الآن من خلال الإطار المالي الجديد القائم على أوجه النشاط، والخطط الاستراتيجية القطرية المختلفة؛ (2) بذل المزيد من الجهود لتعبئة موارد*

محلية كلما كان ذلك ممكناً؛ 3) بذل جهود جادة لزيادة المساهمة من جانب مصادر غير تقليدية، ولا سيما التمويل من جانب القطاع الخاص. وتأمل اللجنة أن تحقق الجهود الخاصة بالتمويل من جانب القطاع الخاص نموا ملحوظا في المستقبل القريب في ظل قيادة المدير التنفيذي المساعد الجديد لإدارة الشراكات. وبينما لا يمكن توقع أن يحل هذا محل التمويل المتعدد الأطراف في المدى القريب، فإنه قد يوحد الثقة التي تشدد الحاجة إليها داخل البرنامج من حيث قدرته على الوصول بنجاح إلى القطاع الخاص – كأفراد، وشركات، وصناديق استثمارية.

(د) *مخاطر التدليس والفساد*: بينما لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن حالات التدليس والفساد المُبلغ عنها، فضلا عن المبالغ المعنية، بدت منخفضة مقارنة بحجم ونطاق عمليات البرنامج، فإنها لاحظت أيضا أنه كانت هناك زيادة واضحة في مثل هذه المخالفات في الماضي القريب. فقد كان هناك حدثان واضحان في عام 2018. وكان الحدث الأول في اليمن، حيث كشف البرنامج عن أدلة على تحويل مساعدات الإغاثة الغذائية الإنسانية، وبيعها بعد ذلك في الأسواق المفتوحة. وكان الحدث الثاني في مخيمات لإغاثة اللاجئين في أوغندا، حيث كان هناك تدليس كبير في تسجيل المستفيدين. وعلى الرغم من أنه تم في كلتا الحالتين اكتشاف عمليات التدليس، وبُذلت جهود للتخفيف من مثل هذه المخاطر في المستقبل، فإن مخاطر التدليس والفساد أصبحت أكبر من ذي قبل، وذلك مع الزيادة الكبيرة في النزاعات التي تنطوي على موجات كبيرة من اللاجئين، مقترنة بقدرات مؤسسية ضعيفة لدى العديد من الشركاء المتعاونين. ولذلك حثت اللجنة على إيلاء مزيد من الاهتمام لمثل هذه المخاطر، حيث إن ذلك يمكن أن تكون له آثار سلبية محتملة على سمعة البرنامج. وبالمثل، أدركت اللجنة أنه لا يمكن للبرنامج، أو لأي منظمة إنسانية تعمل في مناطق أزمات محفوفة بمخاطر كبيرة، أن تتوقع عدم حدوث أي تدليس. غير أن اللجنة حثت البرنامج على أن يوضح أنه لن يكون هناك أي تسامح على الإطلاق في حالة عدم الإبلاغ عن التدليس على مستوى الميدان. وعلاوة على ذلك، اقترحت اللجنة، فيما يتعلق ببرامج التحويلات القائمة على النقد، أنه ينبغي للبرنامج النظر في إجراء تحليلات منتظمة للبيانات وتسويتها من أجل الكشف عن التدليس.

(هـ) *إدارة المنظمات غير الحكومية والشركاء المتعاونين*: لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن العديد من التقارير عن المراجعة الداخلية، والاستعراض الاستباقي للنزاهة، الصادرة عن مكتب المفتش العام أبرزت المخاطر المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية والشركاء المتعاونين. ومن هذه المخاطر الافتقار إلى بذل العناية الواجبة، وتقييم القدرات بانتظام؛ وعدم كفاية الرصد والتفتيش الفوري؛ وقضايا تتعلق بالتوقيت المناسب، والجودة، وتقديم تقارير عن التوزيع، سواء كانت هذه التقارير عن الأغذية أو النقدية في إطار التحويلات القائمة على النقد؛ وإدارة التعاقد من الباطن بمعرفة المنظمات غير الحكومية. وتؤكد اللجنة من جديد أن هذا يمثل خطورة كبيرة، وتحث البرنامج على معالجة هذه القضية بطريقة منهجية وفي أقرب وقت ممكن.

(و) *الصورة السلبية لعمل البرنامج*: كانت هناك خلال العام ونصف العام الماضيين تقارير إعلامية سلبية عن عمل البرنامج على المستوى الميداني. وقد يؤثر استمرار هذه التقارير على التمويل تأثيرا سلبيا، ويمكن أن يلحق الضرر بسمعة البرنامج المتميزة في القطاع الإنساني العالمي. ورأت لجنة مراجعة الحسابات أنه بينما لا يمكن لأي منظمة القضاء على مثل هذه المخاطر، خاصة في عصر الوسائط الرقمية الحالية، فإنه يمكن التخفيف من هذه المخاطر عن طريق مجموعة من الإجراءات المنهجية. وبعض هذه الإجراءات جدير بالبحث: تحسين التواصل الجماهيري مع توحيد خطاب البرنامج؛ وإيجاد نماذج استجابة مفهومة بوضوح لتداولها بين المكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية، والمديرين المسؤولين عن برامج محددة؛ واعتماد استراتيجية إعلامية واضحة تستخدم المصطلحات المسموح بها والمفهومة عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ وإدراك أن وسائل الإعلام تقدر الحصول على اعتراف سريع بالأخطاء غير المقصودة بدلا من الردود الرسمية المتأخرة.

المراجعة الداخلية والتحقيقات

- 18- تُعد لجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها المنقحة، مسؤولة عن إبداء المشورة للمجلس التنفيذي، والمدير التنفيذي بشأن المراجعة الداخلية. ويشمل ذلك، ضمن ما يشمل، الإشراف على الأداء، والتوظيف، والموارد، ومدى ملاءمة وظائف المراجعة الداخلية والتحقيقات الداخلية على حد سواء، فضلا عن استقلال مكتب المفتش العام.
- 19- ويعد مكتب المفتش العام كيانا مستقلا للرقابة، ينظمه ميثاق وافق عليه المدير التنفيذي. ويتألف المكتب من وحدتين: مكتب المراجعة الداخلية، ومكتب التفتيش والتحقيق. وقد قام عمل ونتائج هاتين الوحدتين بدور في رأي الضمان لمكتب المفتش العام في عام 2018. ودرست لجنة مراجعة الحسابات رأي مكتب المفتش العام استنادا إلى ما قام به من المراجعات الداخلية، وعمليات التفتيش، والتحقيقات، وخدمات الضمان.
- 20- وتُستمد أنشطة الضمان لمكتب المفتش العام من خطة مراجعة سنوية تستند إلى المخاطر، ووافق عليها المدير التنفيذي بعد التشاور مع الإدارة العليا، واستعراضها من جانب لجنة مراجعة الحسابات. وبالنسبة لعام 2018، كان مجال مراجعته يشمل 171 كيانا تنظيميا، وعمليات محددة. وبالإضافة إلى ذلك، حددت مجموعة منفصلة تضم 87 كيانا و عملية وتطبيقا نطاق مراجعة تكنولوجيا المعلومات ومجال المخاطر. وتم تصنيف جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة وفقا لاحتمالية حدوث مخاطر محددة، وعواقب المخاطر، باستخدام مقياس من ثلاث نقاط: مرتفع، أو متوسط، أو منخفض.
- 21- واستنادا إلى هذه المنهجية، وإلى خطة عمل منقحة وسعت نطاق التغطية، وأضافت مهام ميدانية واستعراضات استباقية للنزاهة تركز على التدليس، شهد عام 2018 إصدار 27 تقريرا للرقابة تتألف من: (1) 20 تقريرا للمراجعة الداخلية، (2) خمسة تقارير عن الاستعراض الاستباقي للنزاهة، (3) تقريرين عن الخدمات الاستشارية. ومن أصل 20 تقريرا للمراجعة الداخلية، كان 6 منها مراجعات مواضيعية وللعمليات، بما في ذلك استعراض للمتابعة، وكان 11 منها مراجعات لعمليات ميدانية، و3 مراجعات لتكنولوجيا المعلومات. وكانت الاستعراضات الاستباقية للنزاهة الخمسة عن استحقاقات الموظفين، وإدارة معلومات البائعين، وتوزيع الأغذية في جنوب السودان، واستعراضات استباقية للنزاهة على المستوى القطري في هايتي وتشاد. وكان تقريرا الخدمات الاستشارية عن العملات الخاصة بالتحويلات القائمة على النقد في الأردن، وعن مخاطر المنظمات غير الحكومية، والرقابة.
- 22- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن 19 تقريرا من أصل 20 تقريرا عن المراجعة الداخلية للحسابات صدرت في عام 2018 تم تقييمها من جانب مكتب المراجعة الداخلية. وكان ثلاثة من هذه التقارير غير مرضية، "إما لأن الضوابط الداخلية، والحوكمة، وممارسات إدارة المخاطر لم تدرج فيها، أو لأنها لم تكن تعمل بصورة جيدة". وكانت هذه التقارير في مجالات إدارة الأصول في البرنامج، والعمليات في ليبيا، وليبيريا. وحصل 16 تقريرا على تقدير مُرضٍ جزئيا، وهو ما يعني "أن الضوابط الداخلية، والحوكمة، وعمليات إدارة المخاطر موجودة بشكل عام، وتعمل، ولكنها بحاجة إلى تحسين". وانقسم التقدير المرضي جزئيا إلى فئتين فرعيتين: (1) تقارير كانت بحاجة إلى تحسين كبير، وغطت خمسة تقارير للمراجعة، وهي العمليات في جنوب السودان، والرصد في البرنامج، والتنمية واستخدام أداة كوميت، والعمليات في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومشتريات الأغذية؛ (2) تقارير طُلب فيها بعض التحسين، وشمل ذلك 11 تقريرا للمراجعة.
- 23- وكانت الأسباب الرئيسية التي ذكرها مكتب المفتش العام كأسباب لوجود ضوابط داخلية أقل كفاءة هي الآتية:
- (أ) عدم توجيه القدرات والموارد بشكل كافٍ نحو التنفيذ الفعال للضوابط والإجراءات، وخاصة في حالات الطوارئ.
- (ب) الافتقار النسبي للتركيز وعدم إعطاء الأولوية للوظائف الرئيسية التي توفر مستويات الدعم والضوابط المطلوبة للعمليات الميدانية.
- (ج) عدم نضج إدارة المخاطر بالقدر الكافي لتوجيه ومواءمة الضوابط والنظم على المستويات التي يقتضيها حجم المنظمة وأبعادها ونطاقها.

- (د) عدم كفاية استخدام النظم وتكنولوجيا المعلومات لمواءمة الضوابط وتبسيطها، وأتمتها، بما في ذلك رصد الأداء، ومنع التدليس واكتشافه.
- (هـ) الضعف النسبي لممارسات الرصد، وقدرات الرقابة في الأقاليم والمكاتب الميدانية يؤدي أحيانا، إلى إعاقة تحديد القضايا في الوقت المناسب، والاستفادة من الدروس، وتخفيف القضايا.
- (و) عدم كفاية إدارة الشركاء المتعاونين، وهو ما يمثل خطورة كبيرة، ولكن لم تتم معالجته بشكل كافٍ أو إعطاؤه الأولوية.
- (ز) التحسينات المطلوبة في إدارة المستفيدين لضمان سلامة عمليات المعونة الإنسانية التي يقدمها البرنامج.
- (ح) أوجه القصور في سلسلة الإمداد، وخاصة فيما يتعلق بالنقل البري، والتحديد المسبق للمواقع، وعمليات الإسقاط الجوي، وإدارة الأسطول.
- (ط) الضوابط المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد، والتي ينبغي أن تكون مدعومة بتكنولوجيا المعلومات وصارمة بدرجة أكبر نظرا لحجم هذه العمليات.

- 24- وأحاطت اللجنة علما بهذه الأسباب ووافقت عليها، وحثت الإدارة العليا على معالجة هذه الثغرات في أقرب وقت ممكن.
- 25- ولاحظت اللجنة أيضا مع القلق زيادة عدد من الإجراءات المعلقة والمتعلقة بمخاطر بالغة والمتفق عليها مع مراجعي الحسابات، أي الإجراءات التي وافقت الإدارة على تنفيذها بعد صدور تقرير المراجعة، ولكنها ظلت معلقة. ففي عام 2017، كان هناك 34 عنصرا من هذه العناصر المعلقة والمتعلقة بمخاطر بالغة. إلا أن العدد قد ارتفع في عام 2018 إلى 44 عنصرا، منها 16 عنصرا تجاوزت موعد التنفيذ المتفق عليه. ويبدو في الواقع أن تخفيف البرنامج من المخاطر التي حُددت من خلال عمليات المراجعة كان أبطأ مما كان متوقعا، حيث شملت حالات التأخير 80 إجراء تصحيحيا. وتتوقع الإدارة تنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر في غضون 214 يوما بالنسبة للعناصر المتعلقة بمخاطر عالية، و246 يوما بالنسبة للعناصر المتعلقة بمخاطر متوسطة. غير أنه في نهاية عام 2018، لاحظت لجنة مراجعة الحسابات مع القلق أن تأخر الإجراءات الخاصة بالمخاطر العالية والمتوسطة بلغ 540 يوما في المتوسط. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، على سبيل المثال، كانت أربعة إجراءات تصحيحية عالية الأولوية، ظهرت في تقارير المراجعة التي صدرت في عام 2016 أو قبله، لا تزال مفتوحة. ورأت اللجنة أن حالات التأخير الخطيرة هذه من شأنها أن تؤثر على ثقافة الأداء وعلى كفاءة البرنامج.
- 26- ويُجري مكتب المفتش العام تحقيقات تتعلق بادعاءات سوء السلوك، والتدليس، والفساد، وانتهاكات قواعد النظام الإداري للموظفين، والسياسات، والإجراءات، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، والمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز التي أجراها مكتب التفتيش والتحقيق.
- 27- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن مكتب التفتيش والتحقيق فتح 66 تحقيقا في عام 2018، وأجرى تحقيقات في 34 حالة ظلت جارية حتى نهاية عام 2017 – أن 100 تحقيق في المجموع. ومن بين هذه التحقيقات، اختُتم 53 تحقيقا، وصدر 33 تقريرا عن قضايا موثقة: وكان 63 في المائة من هذه التقارير يتعلق بانتهاكات لسياسة مكافحة التدليس والفساد؛ و25 في المائة يتصل بخروق لسياسة البرنامج بشأن المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز؛ و8 في المائة يخص قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ في حين كانت التقارير المتبقية، ونسبتها 4 في المائة، تتعلق بادعاءات تخص إساءة استخدام الأصول، وتضارب المصالح، وأمور أخرى. وزاد الحجم الإجمالي لهذه القضايا بدرجة كبيرة من 201 شكوى في عام 2017 إلى 402 شكوى في عام 2018. وقد أغلقت 220 شكوى من هذه الشكاوى من بدايتها، وتضمنت 60 إحالة داخلية و8 إحالات خارجية. وقد أغلقت غالبية هذه الشكاوى (152) شكوى من بدايتها لعدم وجود أدلة، أو لازدواجية الشكاوى، أو عدم وضوح أي انتهاك للسياسة. وظلت 82 شكوى جارية حتى نهاية العام لإجراء المزيد من التقييم.
- 28- وفيما يتعلق بالتحقيقات التي أجراها مكتب التفتيش والتحقيق عن التدليس/التدليس المفترض وخسائره، لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أمرين. الأمر الأول، هو أن المبلغ، على الرغم من أنه كبير، لم تكن له أهمية جوهرية بالنسبة للبرنامج بشكل عام. أما الأمر الثاني فهو أن، اللجنة لاحظت أن القضية تعد، في أحسن الأحوال، بلاغا عن التدليس؛ وأنه من المحتمل تماما أن

يحدث المزيد من عمليات التدليس التي لا يتم الإبلاغ عنها. وفي هذا السياق، تؤكد اللجنة من جديد دعمها الكامل لعدم التسامح إطلاقاً بالنسبة لعدم الإبلاغ عن التدليس – أي إذا تم اكتشاف عملية تدليس ولم يتم الإبلاغ عنها. وينبغي أن تستهل الإدارة عملية لاتخاذ إجراء صارم ضد أولئك الذين كان ينبغي عليهم الإبلاغ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك.

29- ولاحظت اللجنة أنه في عام 2018، أنجز مكتب التفتيش والتحقيق سبعة تحقيقات عن التحرش الجنسي ضد موظفي البرنامج. ومن بين هذه التحقيقات، تم إثبات خمسة، وبقي تحقيق آخر غير مدعوم بالأدلة، وتحقيق آخر غير مدعوم بالأدلة يتعلق بالتحرش الجنسي ولكنه كشف عن عنصر آخر لسوء سلوك الموظف. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين زاد بدرجة كبيرة في عام 2018 بسبب جهود داخلية للحد من قصور الإبلاغ. وتلقى مكتب التفتيش والتحقيق 36 شكوى عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأغلق أو أحال 22 شكوى إلى مجالات أخرى أو شركاء خارجيين لاتخاذ إجراء، مع وجود 14 تحقيقاً قيد البحث حتى نهاية العام.

30- وقد زادت الميزانية المخصصة لمكتب المفتش العام من 7.3 مليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 9.3 مليون دولار أمريكي في عام 2018. ومن أصل المخصصات الأخيرة، بلغ الإنفاق الفعلي لمكتب المفتش العام 8.5 مليون دولار أمريكي – ويُعزى الفرق في معظمه إلى حالات التأخير بين تعيين موظفين إضافيين وتسلمهم للعمل. وبفضل وجود ميزانية أعلى، لاحظت اللجنة أن قوة العمل في مكتب المفتش العام قد زادت من 34 موظفاً في عام 2017 إلى 40 موظفاً في عام 2018، وارتفع عدد الفنيين من بينهم من 29 موظفاً إلى 35 موظفاً.

31- وبينما تعترف لجنة مراجعة الحسابات بتحسين حالة التوظيف في مكتب المفتش العام، فإنها تشدد على ضرورة إبقاء الاعتبار الواجب للزيادات الإضافية في الميزانية والتوظيف بالنسبة لعامي 2019 و2020. ومع العدد غير المسبوق لحالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3، والنمو المضطرب في التحويلات القائمة على النقد، والمسؤوليات الناشئة عن سياسة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز، وسياسة مكافحة التدليس والفساد، ومواطن الضعف النسبي في نضوج المخاطر والضوابط الداخلية بما يتناسب مع حجم ونطاق البرنامج، فإن اللجنة تتوقع زيادة جهود المراجعات والتحقيقات التي يجريها مكتب المفتش العام في الأعوام المقبلة. ومن ثم، فإنها تنصح كلا من المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي بزيادة ميزانية مكتب المفتش العام بالشكل المناسب على مدى العامين المقبلين – بحيث لا يتعرق عمل هيئة حيوية في أهميتها للبرنامج بسبب قيود الميزانية.

32- وأسدت لجنة مراجعة الحسابات المشورة إلى المدير التنفيذي فيما يتعلق بخطة الضمان السنوية لعام 2019، والذي من المقرر أن يعتمد الخطة في ذلك الوقت.

الرقابة على الخزانة والاستثمارات

33- تلقت لجنة مراجعة الحسابات معلومات عن أداء إدارة الاستثمارات في البرنامج. وتم الإبلاغ أن الأنشطة في إدارة الاستثمارات كانت متوافقة مع سياسات البرنامج، ومع تقبل المخاطر. ولاحظت اللجنة أن البرنامج كان يستخدم خدمات بنك Standard Chartered فقط باعتباره بنكا تجاريا، وليس لأغراض الاستثمار.

الكشوف المالية

34- تم عرض مشروع الكشوف المالية السنوية على لجنة مراجعة الحسابات. ولم يتم إبلاغ اللجنة عن أية أخطاء جوهرية في لكشوف. وبناء على المعلومات المقدمة، سيقوم المراجع الخارجي للحسابات بإصدار رأي غير مشفوع بتحفظ.

35- وقد تطور المركز المالي للبرنامج ليحقق إيرادات قياسية للعام الثاني على التوالي، ويُعزى ذلك أساساً إلى زيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة. ولاحظت اللجنة أيضاً أن النفقات قد ارتفعت إلى مستوى قياسي في نفس الفترة. غير أن الكشوف المالية تشير إلى وجود فائض كبير في عام 2018، وهو ما يرجع بصورة أساسية إلى الأموال غير المنفقة في العمليات الخاصة باليمن، والاستجابة الإقليمية للاجئين في سوريا. وأوصت اللجنة بشرح الفائض بعبارات واضحة لتجنب الفهم الخاطئ من جانب

أصحاب المصلحة المحتملين، لا سيما المجلس التنفيذي والجهات المانحة. وعلى الرغم من الفائض الكبير، لا تزال عمليات البرنامج في العديد من البلدان تواجه في الواقع نقصاً في التمويل.

36- وسلطت لجنة مراجعة الحسابات الضوء على تعقد الكشف الخامس، والذي نشأ عن الجمع بين الميزانيات القائمة على الاحتياجات (المنشودة)، واعتمادات الميزانية الفعلية المستلمة، فضلاً عن النفقات الفعلية. وأوصت اللجنة بإضافة حاشية لتفسير استخدام البرنامج الخاص لمصطلح "الميزانية النهائية" في العمود الثاني من الكشف.

المحاسبة

37- أكدت الإدارة والمراجع الخارجي للجنة مراجعة الحسابات أن الكشوف المالية قد أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

38- وتواصل اللجنة رصد تطور عمليات خارطة الطريق المتكاملة. وأكدت الإدارة أنه اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019، سوف تستخدم جميع البلدان النظام الجديد، الذي نُفذ بنجاح دون أن تتوقف عمليات البرنامج. فقد غُيّرت خارطة الثقافة المؤسسية، مما شجع على اتباع نهج أكثر شمولاً للبرمجة. ولا تزال هناك حاجة للتحسين في بعض المجالات، نظراً للإفراط في إعادة صياغة بعض عناصر العمل، مما أثر بالتالي على مرونة المكاتب القطرية. وتُعتبر خارطة ذات قيمة بالنسبة للبرنامج فيما يتعلق بالميزنة، والإدارة، وصنع القرار، والتخطيط، والملكية القطرية للأنشطة، وتحسين فعالية التكاليف. وقد زاد حجم البيانات المتاحة بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإن هناك مفاضلة يجب القيام بها بين تلبية متطلبات الجهات المانحة بشأن البيانات وبين زيادة الإجراءات البيروقراطية للمكاتب القطرية. وتعد بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية تحت الاختبار. ويتعين استعراض تفويض السلطات لأن النظام الحالي ليس مرناً بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبرنامج.

المراجعة الخارجية للحسابات

39- هذا هو العام الثالث للعقد الذي أبرمه البرنامج لمدة ست سنوات مع ديوان المحاسبة الفرنسي من أجل القيام بالمراجعة الخارجية للبرنامج. ولم يستعرض المراجع الخارجي الكشوف المالية السنوية للبرنامج فحسب، بل قام أيضاً بمراجعة الأداء في عام 2018 بالنسبة لميزانيات الحوافز القطرية، وهيكل تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية، ومنع التدليس، واكتشافه، والتصدي له. وقدم عدة توصيات في هذا الصدد.

40- وفيما يتعلق بمنع التدليس واكتشافه، يحتاج البرنامج إلى زيادة التوعية عن التدليس بالنسبة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين (الموظفون، والخبراء الاستشاريون، والموردون، والشركاء المتعاونون). وتوصي نتائج عمليات مراجعة الأداء بتوفير المزيد من التدريب، لا سيما في الميدان، وتعزيز الصواب الداخلي. وتم التركيز بشدة على قدرات كشف التدليس التي يمكن تعزيزها عن طريق المهام الخاصة بالمخاطر.

41- وفيما يتعلق بمراجعة أداء الخطط الاستراتيجية القطرية وميزانيات الحوافز القطرية المصاحبة لها، أكد المراجع الخارجي أن نشر هذه الميزانيات تحت السيطرة، ولكن ثبت أن هناك ضرورة لإجراء التبسيط. ويؤدي العدد الكبير من فئات النشاط إلى إضعاف إمكانية قراءة البيانات المجمّعة واستخدامها. وأوحى المراجع الخارجي بأن الشفافية المضافة التي وفرها هيكل ميزانيات الحوافز القطرية لم تسفر عن زيادة في المساهمات غير المخصصة. وسيتم تقديم تقارير مراجعة الحسابات إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2019.

القيم والأخلاقيات

42- منذ 1 مارس/آذار 2018، عندما صدر تعميم المدير التنفيذي الجديد في هذا الشأن، كان هناك العديد من التطورات الإيجابية التي أجراها البرنامج لبيان الأولوية التي يوليها لمنع المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز، بما في ذلك التنقيح الأخير لهذه السياسة، وتشكيل لجنة توجيهية مشتركة بين الشعب في نهاية عام 2017، وتشكيل فريق عمل

مشترك بين إدارة البرنامج والمجلس التنفيذي معني بسياسة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز في مايو/أيار 2018.

43- وفي حين أن أطر السياسات والرقابة تشكل الأساس، فإن التحدي يكمن في التنفيذ لدفع عملية التغيير الثقافي. ويحتاج التغيير الثقافي إلى بعض الوقت، ويعتمد على الثقة، وتقوده الأسوة الحسنة.

44- وأشارت لجنة مراجعة الحسابات إلى أن الرسائل الداخلية عن المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز لا تقل أهمية عن الرسائل الخارجية، إن لم تكن أهم منها. وبالنسبة للموظفين، ليس من المهم فقط تدريبهم على تنفيذ السياسات، بل إنهم بحاجة أيضا إلى فهم كيف تعالج الأمور التي يتم الإبلاغ عنها. ويعد الإبلاغ عن التدابير التأديبية المتخذة أحد الأمثلة على ذلك.

45- وقد أشار الاستقصاء العالمي لآراء موظفي البرنامج الذي أجري في أبريل/نيسان 2018 إلى أن 18 في المائة من المجيبين قالوا إنهم تعرضوا لمضايقات في مجال العمل، ورأى 48 في المائة منهم أنه يمكنهم الإبلاغ دون خشية. كما أن سياسة البرنامج بشأن حماية المبلغين عن المخالفات لم توفر الحماية اللازمة للمبلغين إلا عندما يتعرض المبلغ لنوع ما من الانتقام. وشجعت لجنة مراجعة الحسابات الإدارة على استعراض هذه السياسة في ضوء أفضل الممارسات من جانب هيئات دولية أخرى.

46- ورحبت اللجنة بنهج شعبة الموارد البشرية الخاص بدورات التدريب على التوعية وجها لوجه بشأن المعايير السلوكية، والحماية من السلوك التعسفي. فقد تم تدريب 2 220 موظفا حتى مارس/آذار 2019. ويمكن لمكتب الأخلاقيات الاستفادة من موارد شعبة الموارد البشرية للوصول إلى الموظفين، ودفع عملية التغيير الثقافي.

47- وكانت الزيادة في الإبلاغ عن القضايا دليلا سارا على فهم الموظفين لهذه السياسة. وقد زاد البرنامج من التمويل لمواجهة هذه الزيادة في القضايا.

48- ولا تزال قضايا السلوك التعسفي، والاستغلال والانتهاك الجنسيين تحظى بالأولوية، فلا تظل أي قضية مفتوحة لأكثر من 12 شهرا.

49- وقد بدأ الفريق العامل المشترك المعني بالمضايقات بداية بطيئة بسبب التحديات الخاصة بتوافر خطة لتنظيم اجتماع للفريق يضم عددا كبيرا من الأعضاء. ورحبت اللجنة بتشكيل مجموعات فرعية من أجل تيسير المزيد من الاجتماعات المتكررة في عام 2019.

الادعاءات بأنشطة غير سليمة

50- لاحظت اللجنة حدوث تحسن في عملية إعداد التقارير التأديبية، التي توفر الشفافية فيما يتعلق بطبيعة القضايا ونتائجها، وتوقيت التحقيقات.

التصورات والرؤى الإضافية

51- هناك ثلاث ملاحظات أخرى ترغب اللجنة في إبدائها. الأولى تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي الذي يحتاجه البرنامج. والثانية تتعلق بالتكامل الأوثق بين المكاتب الإقليمية والمقر. وتعلق الملاحظة الثالثة بالمشاورات والإجراءات القانونية الواجبة.

52- وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، تعتقد اللجنة أن هذه مبادرة مهمة للغاية، وتتطلب اهتماما بنسبة 100 في المائة، ويجب تعميمها في غضون الفترة القادمة، أي ما بين 12 إلى 18 شهرا. وتدرك اللجنة أنه تم توفير ميزانية كافية لهذا التحول. وتطالب اللجنة أيضا بأن يتولى الإشراف على هذا البرنامج الرئيسي وإدارته أفضل الأشخاص الذين لديهم معرفة عميقة بتكنولوجيا المعلومات، وعن تنظيم البرنامج. ويجب على البرنامج، بحجمه، ونطاقه، وأهميته، أن يتحول بسرعة إلى منظمة رقمية شاملة. وفي هذا السياق، تؤكد اللجنة على أنه يجب التركيز بشكل كامل على هذا الموضوع، حتى يتسنى تنفيذ التغييرات الضرورية على الرغم من ضيق الوقت.

- 53- وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والمكاتب الإقليمية، يعمل البرنامج بموجب مبادئ توجيهية جديدة للأمم المتحدة دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019. وقد أحدثت هذه المبادئ التوجيهية تغييرات مهمة في دور وعلاقة المديرين القطريين، ورؤساء المكاتب الإقليمية بالمنسقين المقيمين الذين عينتهم الأمم المتحدة حديثاً. وفي بيئة لم تنهياً بعد بشكل كامل، توصي اللجنة بأن تكون هناك قيادة محنكة، يقودها المدير التنفيذي في نهاية المطاف، للتعامل مع مختلف جوانب هذا التحول.
- 54- ولاحظت اللجنة خلال هذه الفترة وجود درجة عالية من القلق بشأن التغييرات التنظيمية المقترحة. فهذه الأمور تعد بالغة الحساسية بالنسبة للمنظمات القائمة على الأعضاء، ويتعين أن تكون موضع تحفيز والتشاور على النحو الصحيح. وتوصي اللجنة بمراعاة الأصول الواجبة في هذه الأنواع من القضايا الحساسة.

الملحق الأول

النظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي

السند: المادة 27 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وجرى تحديثها في يونيو/حزيران 2017.

(27) يجوز للجنة، رهنا بهذه الاختصاصات، وضع نظامها الداخلي لمساعدة أعضائها على تنفيذ مسؤولياتهم. ويقدم النظام الداخلي للجنة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لأغراض الإحاطة.

الإجراء 1: وضع النظام الداخلي واستعراضه والتشاور بشأنه

1-1 تحدد لجنة مراجعة الحسابات مدى ضرورة النظام الداخلي، وتضع مسودته، وتعرض موادها على المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي للمشورة.

2-1 يتعين الإبقاء على مواد النظام الداخلي في أدنى مستوى ممكن.

3-1 تنتظر المشاورات في الاستفسارات المتعلقة بمواءمة مواد النظام مع اختصاصات اللجنة، وكذلك المتعلقة بسبل تمكين النظام الداخلي من الدفع قدما، بكل كفاءة وفعالية، بمهمة البرنامج وبدور لجنة مراجعة الحسابات لتعزيز عمليات الحوكمة والمخاطر والضوابط والامتثال في البرنامج. وكما لوحظ في اختصاصات اللجنة، فإن ذلك يشمل "ضمان فعالية نظم الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، ومهام مراجعة الحسابات والرقابة، وعمليات الحوكمة". وفيما عدا الظروف الاستثنائية، تحدد فترة المشاورات بشهر واحد على الأقل.

4-1 يجوز للجنة مراجعة الحسابات أن تعتمد النظام الداخلي رسميا بعد فترة المشاورات – مع أية تعديلات ملائمة – وذلك في الاجتماع التالي المقرر بصورة اعتيادية.

5-1 تقوم أمانة لجنة مراجعة الحسابات سنويا بإدراج بند في جدول أعمال اللجنة عن استعراض جميع مواد النظام الداخلي – بالإضافة إلى اختصاصات اللجنة – لضمان استمرار صلاحيتها ومواءمتها مع احتياجات البرنامج واللجنة.

الإجراء 2: تعيين رئيس اللجنة

1-2 عملا على ضمان استقلال لجنة مراجعة الحسابات، تعمل اللجنة على أن تتوفر لديها قيادة مستمرة يمكنها تنظيم أعمالها والتحدث باسمها. ويدرك أعضاء اللجنة أن استقلال اللجنة وقدرتها على العمل يتضرران في حال عدم وجود رئيس لها.

2-2 يتم اختيار الرئيس وفقا للمادة 23 من اختصاصات اللجنة.

3-2 في حال غياب دور رئيس اللجنة في الفترات بين اجتماعاتها بسبب الاستقالة أو انتهاء فترة العضو المعني، يُعيّن أعضاء اللجنة الباقون رئيسا بالإنابة ليقوم بدور الرئيس إلى أن تنتقد اللجنة وتختار رئيسا جديدا لها.

4-2 في حال عدم توفر الرئيس لحضور اجتماع مطلوب مع الإدارة أو مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي أو لحضور مناسبة رسمية أخرى، يعين الرئيس، بالتشاور مع الأعضاء، أحد أعضاء اللجنة الآخرين لتمثيل اللجنة بنفس أسلوب الرئيس وصفته.

الإجراء 3: ملاحظة عمليات البرنامج

- 1-3 تعتقد لجنة مراجعة الحسابات اعتقاداً ثابتاً بأن قدرة أعضاء اللجنة على تحسين دورهم تقتضي قيامهم بملاحظة عمليات البرنامج خارج إطار الاجتماعات الرسمية التي تعقدتها اللجنة وفقاً للسلطة التي تمنحها المادة 4 من اختصاصاتها.
- 4) تتمتع لجنة مراجعة الحسابات بكل السلطة اللازمة للوفاء بمسؤولياتها، بما في ذلك الوصول إلى معلومات البرنامج وسجلاته ومرافقه وموظفيه.
- 2-3 تتمثل الغاية من ملاحظة العمليات في الدفع قدماً بتعليقات اللجنة واستنتاجاتها فيما يتعلق بعمليات الحوكمة والمخاطرة والمراقبة والامتثال في البرنامج.
- 3-3 يمكن لطريقة الملاحظة أن تشمل زيارات موقعية إلى مكاتب البرنامج الإقليمية أو القطرية أو إلى مكاتب أو عمليات شركائه، أو المشاركة في اجتماعات موظفي البرنامج والحضور في جلسات التشاور، أو مرافقة موظفي المراجعة الداخلية للحسابات أثناء مهامهم، أو غير ذلك من مناسبات أو أنشطة للدفع قدماً بالهدف من الملاحظة.
- 4-3 تشمل الاعتبارات المتعلقة بتحديد مدى ملاءمة الملاحظة ما يلي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- الأثر على عمليات البرنامج، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القدرة على دعم أعضاء اللجنة في الميدان أو في مكان الاجتماع، وأثر أعضاء اللجنة المحتمل على الحوار العادي المفتوح بين الموظفين، والقدرة على تنسيق المسائل اللوجستية والنقل؛
 - سلامة أعضاء اللجنة وأمنهم؛
 - الاحتياجات والتقييدات والتلقيحات، فيما يتعلق بالرعاية الصحية؛
 - المتطلبات اللغوية؛
 - تحديد الجهة القيادية التابعة للبرنامج أو لشريك له والتي ستستضيف عملية الملاحظة، وإجراء التشاور معها؛
 - التكلفة الكلية لجهود الملاحظة بما في ذلك تكاليف النقل والإقامة والدعم؛
 - الصفة التمثيلية الجغرافية والتشغيلية للموقع الذي ستجري زيارته بالنسبة لعمليات البرنامج الكلية؛
 - برامج البرنامج ومبادراته الجديدة؛
 - مجالات التركيز المحددة لاهتمامات أعضاء اللجنة، من قبيل نظم التكنولوجيا، والموارد البشرية، والمشتريات، واللوجستيات، وعمليات الشركاء، وغير ذلك؛
 - عمليات المراجعة أو التقييمات أو غير ذلك من أنشطة مراقبة المكتب أو البرنامج، مما أجري مؤخراً أو يجري حالياً؛
 - الرؤى المتوقعة التي ستترشد بها توصيات لجنة مراجعة الحسابات وتقريرها السنوي؛
 - عدد بعثات الملاحظة وتوقيتها خلال السنة التقويمية.
- 5-3 تتطلب عمليات الملاحظة موافقة المدير التنفيذي أو من يعينه أو هيئة مكتب المجلس التنفيذي.
- 6-3 يتطلب تحديد عمليات الملاحظة وجدولها الزمني التشاور مع المدير التنفيذي أو من يعينه.
- 7-3 تتكفل أمانة لجنة مراجعة الحسابات بأن يتضمن جدول أعمال اللجنة، في أعقاب أية بعثة للملاحظة، مناقشة للملاحظة. وتناقش اللجنة الرؤى التي تم تحديدها خلال الملاحظة وكذلك الدروس المستفادة فيما يتعلق بكفاءة بعثة الملاحظة وفعاليتها. وتستخدم هذه الرؤى في الأغراض التالية:

- طرح بنود إضافية على جدول أعمال اللجنة، وكذلك توصياتها وتقريرها السنوي،
 - الاسترشاد بها فيما يتعلق بطبيعة عمليات الملاحظة في المستقبل، وتوقيتها وكفاءتها وفعاليتها.
- 8-3 تذكر لجنة مراجعة الحسابات الملامح الرئيسية لجميع عمليات الملاحظة في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي.

الإجراء 4: إعلان الاستقلال وبيان المصالح المالية

- 1-4 تتكفل أمانة لجنة مراجعة الحسابات بأن يُطلب من جميع أعضاء اللجنة سنويا بأن يعلنوا بصورة خطية استقلالهم وأن يرفقوا ذلك ببيان عن مصالحهم المالية، وأن يسلموا بمتطلبات السرية، عملا بالمواد التالية من اختصاصات اللجنة:
- 14) لما كان دور اللجنة هو تقديم المشورة الموضوعية، فإن الأعضاء يبقون مستقلين عن أمانة البرنامج، والمجلس التنفيذي، ويكونون بمعزل عن أي تضارب حقيقي أو ظاهر في المصالح.
- 17) يوقع أعضاء اللجنة على إعلان سنوي للاستقلال وبيان عن المصالح المالية، ويقدمونها إلى رئيس المجلس التنفيذي، تبعا لإجراءات تنشئها اللجنة بموجب قواعدها الإجرائية.
- 31) تظل جميع الوثائق والمعلومات السرية التي تُعرض على اللجنة، أو تحصل عليها، وثائق سرية ما لم يتقرر خلاف ذلك. ويقر أعضاء اللجنة بهذا الالتزام كتابة وقت تعيينهم.
- 2-4 تحدد طريقة الاعتراف وشكله بالذيل ألف المرفق بنظام اللجنة الداخلي، وتجمعه أمانة اللجنة وتقدمه إلى رئيس المجلس التنفيذي، مع تقديم نسخة منه إلى المدير التنفيذي المساعد للشراكة والحوكمة والمناصرة.

الإجراء 5: اعتماد المحاضر

- 1-5 تنص اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات على أن تجتمع اللجنة بصفة شخصية إلا في ظروف استثنائية. (انظر الفقرة 26).
- 2-5 للإسراع بتوزيع المحاضر الرسمية للجنة مراجعة الحسابات قبل الاجتماع التالي المقرر للجنة، فإنه تلزم آليات لاعتماد المحاضر بصفة رسمية خارج نطاق الاجتماعات بصفة شخصية. وفي هذه الحالة، لا يتم الاعتماد الرسمي للمحاضر إلا في الاجتماع المقرر التالي.
- 3-5 وبناء على ذلك، وبموجب الفقرة 26 من الاختصاصات التي تسمح بأن تجتمع اللجنة في أماكن أخرى بموافقة رئيس المجلس التنفيذي، والفقرة 27 التي تسمح للجنة بأن تضع نظامها الداخلي، يجوز للجنة مراجعة الحسابات أن تطلب من أمانة المجلس التنفيذي تعميم المحاضر النهائية على أعضاء اللجنة لاعتمادها عن طريق البريد الإلكتروني، وطلب تصويت رسمي للاعتماد من جانب أعضاء اللجنة، وتسلم بعد التصويت عن طريق البريد الإلكتروني. ووفقا للفقرة 28 من الاختصاصات، تعتبر المحاضر أنها اعتُمدت لدى الحصول على تصويت إيجابي من غالبية الأعضاء الذين شاركوا في الاجتماع التالي للجنة، والذي توثقه المحاضر.

الإجراء 6: خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات

- 1-6 بناء على رغبات هيئة مكتب المجلس التنفيذي، تحتفظ لجنة مراجعة الحسابات بخطة عمل للجنة بمساعدة أمانة المجلس التنفيذي.
- 2-6 تتناول خطة العمل ثلاث وثائق تكميلية:
- خطة عمل للجنة مراجعة الحسابات تتواءم مع اختصاصات اللجنة ومصالحها، والمتوائمة مع التزاماتها بموجب الاختصاصات.

- قائمة بنود العمل يُحتَفَظ بها كذيل لمحاضر لجنة مراجعة الحسابات.
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات إلى المجلس التنفيذي.

3-6 سوف تحصل خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات على مدخلات من أصحاب المصلحة، وتضع جداول أعمال الاجتماعات الفعلية، وتوفّر مدخلات للمجلس التنفيذي بشكل عام بموجب الإطار التالي:

خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات

النتائج	طريقة التوثيق	متى	ماذا	مدخلات أصحاب المصلحة
التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات إلى المجلس	محضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات بنود عمل محضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات	اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات مواضيع جدول الأعمال - مناقشات هيئة مكتب المجلس التنفيذي - مناقشات المدير التنفيذي زيارات المراقبة استعراض الوثائق المكالمات الهاتفية مع الإدارة/مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة	خطة العمل والجدول الزمني - الأسئلة - مواضيع للمتابعة - بنود عمل محضر الاجتماع	- استعراض الاختصاصات - مدخلات المجلس التنفيذي - مدخلات المدير التنفيذي - مدخلات أعضاء اللجنة - التقييم الذاتي للجنة - عرض اللجنة على مجلس البرنامج

الإجراء 7: الرقابة التي يمارسها مكتب المفتش العام

- 1-7 تسدي لجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، المشورة بشأن أداء وظيفة المراجعة الداخلية وأداء المفتش العام. وتسعى اللجنة إلى فهم ثقافة مكتب المفتش العام وظروف عمله بشكل عام في الحدود الملائمة لمجلس غير إداري أو كيان رقابي. وسيتم الاضطلاع بالأمر التالية لدعم هذه الجهود:
- 2-7 تعقد اللجنة اجتماعات دورية خاصة وفردية مع المفتش العام ونائبه في مكتب المراجعة الداخلية ونائبه في مكتب التحقيقات. وتشجع اللجنة أيضا قيادة مكتب المفتش العام على السماح لمديري المكتب وقادة المهمات بتقديم أعمالهم مباشرة إلى اللجنة عند الاقتضاء.
- 3-7 وفي إطار ما يجريه البرنامج من استقصاءات عن مشاركة الموظفين أو تقييمات أخرى لثقافة المنظمة، تقدم النتائج المتعلقة بمكتب المفتش العام إلى اللجنة إضافة إلى معلومات عن سياق هذه النتائج.
- 4-7 وتوافي اللجنة بنتائج الاستقصاءات المتعلقة بتقييم العملاء لمكتب المفتش العام التي تجرى عند انتهاء المهمات. وإذا لم يقم مكتب المفتش العام بهذا النوع من الاستقصاءات، فعليه أن يطلع اللجنة على الأسباب المبررة لذلك.
- 5-7 وتقوم اللجنة بصورة دورية بتقصي سبل الإدارة فيما يخص أداء المفتش العام وأي شواغل متعلقة بأدائه الشخصي أو بأداء وظيفة المفتش العام ككل. وتبلغ الإدارة اللجنة بصورة استباقية بأي شواغل في هذا الصدد.

الذيل ألف للنظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي
إعلان الاستقلال وبيان المصالح المالية

المادة 17 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات: يوقع أعضاء اللجنة على إعلان سنوي للاستقلال وبيان عن المصالح المالية، ويقدمونها إلى رئيس المجلس التنفيذي، تبعا لإجراءات تنشئها اللجنة بموجب قواعدها الإجرائية.

أنا _____، العضو في لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي أقر، بقدر علمي، بما يلي:

- ليس لي أي موقع أحتفظ به في شركات تقييم علاقة أعمال مع البرنامج.
- لم ولن أشارك في أنشطة يمكن أن تضر باستقلالي في أداء واجباتي كعضو في لجنة مراجعة الحسابات، أو يبدو أنها تضر بهذا الاستقلال.
- ليس لدي أي مصالح مالية يمكن أن تضر باستقلالي في أداء واجباتي كعضو في لجنة مراجعة الحسابات، أو يبدو أنها تضر بهذا الاستقلال.
- إنني باق على الاعتراف بمسؤوليتي عن الحفاظ، بقدر ما أستطيع، على سرية الوثائق المقدمة لي في سياق عملي في لجنة مراجعة الحسابات.
- إنني أعمل في اللجنة بصفتي الشخصية، ولا ألتمس ولا أقبل أية تعليمات لعملي في لجنة مراجعة الحسابات من أية هيئة إدارية أو سلطة أخرى داخل البرنامج أو خارجه.

(معلومات إضافية أود أن أصرح بها – اختيارية)

التوقيع: _____

التاريخ: _____

الملحق الثاني

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

- السيد Suresh Kana: من مواطني جنوب أفريقيا. وقد بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- السيدة Elaine June Cheung (ZHANG Qiling): من مواطني الصين. وقد بدأت فترة ولايتها في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- السيد Omkar Goswami: من مواطني الهند. وقد بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- السيدة Agnieszka Slomka-Golebiowska: من مواطني بولندا. وقد بدأت فترة ولايتها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وتنتهي في 29 يوليو/تموز 2020.
- السيد Pedro Guazo: من مواطني المكسيك. وقد بدأت فترة ولايته في 30 يوليو/تموز 2017 وكانت تنتهي في 29 يوليو/تموز 2020. وقد استقال من لجنة مراجعة الحسابات اعتبارا من 9 سبتمبر/أيلول 2018.
- السيد Robert Samels: من مواطني كندا. وقد بدأت فترة ولايته في 1 مارس/آذار 2019 وهي تنتهي في 28 فبراير/شباط 2022.

الملحق الثالث

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات يوليو/تموز 2018 – مارس/آذار 2019			
مارس/آذار 2019	ديسمبر/كانون الأول 2018	يوليو/تموز 2018	
√	√	√	جلسة تنفيذية مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي
√		√	جلسة تنفيذية مع المدير التنفيذي
√	√	√	جلسة تنفيذية مع نائب المدير التنفيذي
√	√	√	جلسة تنفيذية مع المفتش العام
√	√	√	العمليات
	√	√	شؤون التقييم
√			لجنة الاستثمار
			شؤون الرقابة:
√	√	√	- المراجعة الخارجية
√	√	√	- المراجعة الداخلية
√			الكشوف المالية
√			المحاسبة
√	√	√	إدارة الأداء والمخاطر
√	√	√	شؤون الموارد البشرية
√	√	√	الصوابط الداخلية
√	√	√	الشؤون الأخلاقية
√			الشؤون القانونية
√	√	√	الادعاءات بأنشطة غير سليمة
√	√	√	شؤون المالية والميزانية

الملحق الرابع

ملخص الزيارة الميدانية التي قام بها رئيس لجنة مراجعة الحسابات إلى زمبابوي

- تاريخ الزيارة: 4 أكتوبر/تشرين الأول 2018 – 7 أكتوبر/تشرين الأول 2018
- مناطق الزيارة: هراري (المكتب الرئيسي) ومقاطعة ماسفنغو
- مجال التركيز الرئيسي: ملاحظة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية
- جهة الاتصال الرئيسية في زمبابوي: المدير القطري، السيد Eddie Rowe
- ملخص عام للخطة الاستراتيجية القطرية: تبلغ الميزانية الإجمالية للخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي (2017-2021) 255 مليون دولار أمريكي مخصصة للأنشطة التالية:

123 مليون دولار أمريكي	الوصول إلى الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (المساعدون الآمنون المحليون، دعم للاجئين،)
14 مليون دولار أمريكي	إنهاء سوء التغذية
7 ملايين دولار أمريكي	إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ودخولهم
95 مليون دولار أمريكي	النظم الغذائية المستدامة (إنشاء الأصول وإصلاحها، وتعزيز القدرات لبناء القدرة على الصمود)
11 مليون دولار أمريكي	تعزيز القدرات
5 ملايين دولار أمريكي	تعزيز الشراكة العالمية
255 مليون دولار أمريكي	المجموع

الأنشطة:

- اجتمعت مع المدير القطري وفريق القيادة القطرية لشرح الغرض من زيارتي ودور لجنة مراجعة الحسابات؛
- اجتمعت مع السيد Bishow Parajuli، منسق الأمم المتحدة المقيم؛
- اجتمعت مع الشريك المتعاون المحلي، ومركز Neshuro Mwenzi للتدريب الإنمائي، وسلطات مقاطعة مونزي؛
- قمت بزيارة المواقع التالية:
 - Rumwanjiva Weir وGarden، 6 Mwenezi Ward (موقع المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول)
 - Garden وChebani Weir (موقع المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول)
 - Njovo Weir وGarden، Wetland Environmental Protection، 18 Masvingo Ward (موقع البرنامج المتكامل لبناء الصمود)
 - Garden وFishponds وChebvute Weir (موقع البرنامج المتكامل لبناء الصمود)
- كما تواصلت مع المجتمعات المحلية في المواقع المذكورة أعلاه؛
- قمت بزيارة مستودع لتخزين الأغذية المراد تقديمها للمستفيدين في موسم الجذب؛
- اجتمعت مع مدير الولاية ومدير المقاطعة؛
- في ختام زيارتي، اجتمعت مع المدير القطري، وفريق القيادة القطري، وجميع الموظفين، ومرة أخرى شرحت الغرض من زيارتي، ودور لجنة مراجعة الحسابات، فضلاً عن ملاحظاتي.

الملاحظات:

- كان المدير القطري والفريق القطري ملتزمين بالخطة الاستراتيجية القطرية، ومعجبين بها، ومتحمسين لتنفيذها.
- توجد علاقات قائمة على الاحترام بين المنسق المقيم والمدير القطري.
- كان تواصل المدير القطري مع المجتمع المحلي إيجابياً وبناءً، ولوحظ وجود علاقات طيبة مع المجتمعات المحلية.
- تعد سلطات المقاطعة داعمة ومقدرة لأنشطة البرنامج.
- من الواضح أن الأصول المنشأة تُحدث اختلافات حقيقية في المجتمعات المحلية.
- من الواضح أن المجتمعات المحلية تتحمل المسؤولية الشخصية عن إنشاء الأصول.
- من الواضح أن المجتمعات المحلية تنفذ آليات رقابة جيدة لتأمين الأصول وكفالة الفوائد المستدامة المستمدة منها.
- تعد اعتبارات المنظور الجنساني عالية بدرجة كبيرة في المشروعات.
- كانت المخازن نظيفة جداً ومنظمة ومزودة بموظفين مهرة.
- كان البرنامج العام للزيارة الميدانية الذي رتبته المدير القطري جيد التنظيم ومدروسا
- تركت الزيارة الميدانية ولدي انطباع إيجابي عن الخطة الاستراتيجية القطرية، وتنفيذها، والأثر الذي تحدثه في المجتمعات المحلية.

Suresh P. Kana

رئيس لجنة مراجعة الحسابات